الدوار في الأرياف المغربية، بين غموض المفهوم وتنوع الأبعاد المجالية والاجتماعية

د. خاليد الحاضري، جامعة أبي شعيب الدكالي الجديدة-المغرب
د. أحمد بوحامد، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء-المغرب.

concept "Dour" in Moroccan countryside, between ambiguities of the and the diversity of social and spatial dimensions

Dr.Khalid El Hadiri, Chouib Dokkali University El Jadida-Morocco;
Dr.Ahmed Bouhamed, Hassan II University Casablanca-Morocco.

ملخص: يحاول هذا المقال التطرق إلى إشكالية مفهوم الدوار بالأرياف المغربية، من خلال الوقوف عند بعض الجوانب الدالة عليه؛ وذلك لما يثيره هذا الإطار السكني من أهمية كبرى على مستوى هيكلة المجال الريفي باعتباره مركزا لاتخاذ القرارات، وإطارا للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، غير أن مفهومه يثير الكثير من الالتباسات المعرفية سواء في بعدها القانوني أو ما يرتبط بالجغرافيا عامة والجغرافيا البشرية خاصة، فرغم إجماع جل الفاعلين على مختلف مستوياتهم بأهمية هذا الإطار في مباشرة الفعل التنموي، لاسيما وأن الإخفاقات التي منيت بها التنمية على مستوى إطار الجماعات الترابية جعلت الجميع يقتنع بضرورة الانطلاق من الدوار كقاعدة للفعل التنموي، إلا أنه لم يتم لحد الآن حصول إجماع بشان مدلوله وأبعاده. وتختم هذه الدراسة بإجراء تطبيقي لتحديد أبعاد الدوار، انطلاقا من أرياف "دكالة"، وملامسة مختلف أبعاد التحولات التي طرأت على بنيته، وذلك ارتباطا بالتحولات الشمولية التي كانت الأرياف المحلية مسرح لها خلال القرن الأخير.
الكلمات المفتاحية: الدوار، الرستاق، هيكلة المجال الريفي، المحاط، المشهد الريفي.

Abstract: this article attempts to raise the issue of defining the concept of douar in the Moroccan rural areas by standing on some of its aspects, because of the great importance this housing framework has in structuring the rural area as a center for decision making, and as a social, political and economic framework, however, his concept remains inspiring and ambiguous, both legally and geographically. Despite the consensus of the various actors on its importance in activating development, however, there is still no consensus on its significance and its dimensions.

This study aims to stands on the concept of vertigo, and define the social and special dimensions that characterize this authentic residential framework in the Moroccan countryside. This study ends with an applied procedure with the "Doukkala" region, highlighting the various transfor ations witnessed by the rotor in connection with the comprehensive rural development in this geographical area.

Keywords: douar, terror, restriction of rural space, finagled-Rural landscape.

مقدمـــة:

تشهد التجمعات السكنية الريفية بالمغرب، تعددا من حيث نشأة وأصل كل تجمع سكني والوظائف التي يؤديها. فبالإضافة إلى التجمعات السكنية الموروثة عن الفترات السابقة والقديمة، والتي تمكنت من المحافظة على مظاهرها العامة وخصوصيتها عبر الزمن، والتي يجسدها "الدوار" كإطار سكني، ظهرت تجمعات أخرى مستحدثة نتيجة لتدخل الدولة في إطار مشاريع" التهيئة الريفية" أو نتيجة لامتدادات طبيعية لتطور المجتمع القروي، الأمر الذي أفرز بنية مركبة على مستوى الإطار السكني الريفي، فعلاوة على الدوار، هناك سكن الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، وسكن تعاونيات الإصلاح الزراعي وسكن المراكز القروية والجماعتية. كما أن الدوار لم يعد سكنا ريفيا، بل أضحى أيضا يشكل سكنا متسترا بضواحي المدن.

ورغم تنوع أشكال التجمعات السكنية بالأرياف المغربية، فإن معظمها لازالت تحمل اسم الدوار، بيد أن هذا المفهوم لازال يثير العديد من الالتباسات المعرفية وخاصة بين الباحثين، مع التأكيد أن الاحتكام إلى المقاربات الإدارية والإحصائية لا يحل مشكل هذا الغموض، بقدر ما يفرز تعقيدات أكثر حدة وخاصة المقاربة الإحصائية.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى محاولة مقاربة المفهوم انطلاقا من أبعاد مختلفة، جينالوجية واجتماعية واقتصادية وإدارية، مع تحديد مختلف الأبعاد المجالية والاجتماعية لهذا الإطار السكني، وكذا استحضار مختلف التحولات التي طرأت على بنيتها؛ وذلك ارتباطا بمختلف التحولات الشمولية التي كانت الأرياف المغربية مسرحا لها خلال العقود السبع الأخيرة.

وينبغي الإشارة إلى أن هذه الدراسة، لا تزعم معالجة المفهوم من مختلف جميع الزوايا، وبشكل شامل، تم أنها لا تزعم صياغة تعريف دقيق له بناء على الأهداف المعلنة، والتي من شأنها رفع كل الغموض المعرفي لهذا المفهوم، وإنما تسعى إلى إثارة النقاش حول مفهوم كثيرا ما شكل قاعدة جغرافية للبحث القروي، وتعد أفضل إطار لمباشرة الفعل التنموي وبسبل أكثر نجاعة.

إشكالية الدراسة:

يشكل المفهوم محورا أساسيا في الدراسات العلمية وخاصة في الجغرافية البشرية، ويشكل الدوار من أكثر المفاهيم تداولا في حقل جغرافية الأرياف بالمغرب خاصة والبلدان المغاربية عامة، بيد أن هذا المفهوم يكتنفه الكثير من جوانب الغموض، وبل يمكن القول إن هذا المصطلح كثيرا ما يذكر ولكن قلما يشرح. إن هذا الغموض في المفهوم يرجع إلى عدم وضوح المعايير المعتمدة في تحديده؛ فالمعايير الإدارية غير واضحة ومتقلبة في الزمن حسب رهانات السلطة وهواجسها، والمحاطات التي تحدد حدود الدوار بالنسبة لباقي التجمعات عادة ما تكون متداخلة فيما بينها، كما أن تبني عتبة سكانية محددة لا تجدي نفعا، والمقاربة الإدارية تظل فضفاضة وغامضة. ومن جانب آخر فدراسة التجمعات القروية، عادة ما تصطدم بمسألة المطابقة على الخرائط، ذلك أنه يصعب أحيانا توطين بعض هذه التجمعات، وتظهر هذه الوضعية بشكل أكثر حدة عندما تواجه خريطة بلائحة رسمية للدواوير لآخر الإحصاءات فإن عدد الدواوير قد يقع عليها التغيير، وبعض

الدواوير قد تغير اسمها، وبعضها الآخر يحمل نفس الاسم ويوجد بنفس الجماعة وحتى داخل نفس الفخدة، كما أن بعض الدواوير يتغير اسمها وتدمج ضمن دواوير أخرى. وتفسر هذه الوضعية بالبنية الخاصة بالمجتمع الريفي المغربي بتجمعاته المعقدة والمتشابكة، وكذلك بالغموض الذي شهده منذ أكثر من نصف قرن بين المجموعات الاجتماعية أي الدوار والمجموعة السكنية.

أسئلة الدراسة:

وفي هذا الإطار تحاول هذه الدراسة ملامسة هذا المصطلح انطلاقا من أبعاد مختلفة، وذلك بغية إزالة بعض الالتباسات المعرفية والغموض الذي يكتنف المفهوم. وعموما فإن الاشكالية قيد المعالجة تتفرع الى عدة أسئلة فرعية:

- ما مفهوم الدوار؟؛
- وما مختلف الأبعاد التي ينطوي عليه؟؛
- وما التحولات التي عرفها الدوار كإطار سكني بالأرياف التقليدية المغربية وما أبعاده الاجتماعية والمجالية؟.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة وانطلاقا من الغايات المعلنة سلفا إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- الوقوف على مفهوم الدوار ومحاولة تكسير الالتباس حول هذا المفهوم؛
- التطرق إلى مختلف الأبعاد التي يتضمنها المفهوم، مع الوقوف على أهم التحولات التي طرأت على بنية الدوار، وذلك ارتباطا بالمتغيرات التي حصلت في الأرياف المغربية؛
-الدعوة إلى إدراج الدوار كمكون سكني ومجالي بالأرياف المغربية، ضمن رؤية إعداد التراب الوطني، ووثائق التعمير، وبرامج عمل الجماعات، وجعل هذا الإطار فضاء فعليا لمباشرة العمل التنموي.

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة في محاولة استعراض ومناقشة صعوبات ومقاربات تحديد مفهوم الدوار، باعتباره إطار سكنيا بالأرياف المغاربية عموما والأرياف المغربية خاصة؛ وهي بذلك تعنى بأهم الاعتبارات التي تساهم في صعوبة تحديد المفهوم، كما تطرح محاولات لتعريفه، انطلاقا من مختلف الأبعاد التي ينطوي عليها هذا التجمع الأصيل بالمجالات المذكورة سلفا، سواء في بعدها الجينالوجي أو الاقتصادي والإداري والإحصائي. وتسعى هذه المساهمة إلى دفع الباحثين بالأرياف إلى الاهتمام بتحديده وتحفيزهم على الاشتغال عليه، ولاسيما من جانب المهتمين بجغرافية الأرياف وعلم الاجتماع الريفي. ومن نافل القول التأكيد على أننا لم نعتر على أي مقالة اهتمت بمناقشة هذا المفهوم، وتحديد أبعاده وإبراز التحولات التي مسته، سواء في بعدها المورفلوجي أو الوظيفي.

منهج الدراسة:

سنعتمد في معالجة إشكالية هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي، لاسيما في الشق الذي خصصناه للتطرق إلى مفهوم الدوار وابعاده، والتحولات التي طرأت عليه، وذلك ارتباطا بالتحولات الشمولية والعامة التي كانت الأرياف المغربية مسرحا لها خلال العقود الأخيرة. كما

اعتمدنا على المنهج الكمي والخرائطي في الجانب المتعلق بالشق الميداني، من خلال دراسة نماذج من الدواوير بأرياف دكالة، وذلك بالاعتماد على مقاربة خرائطية ومجالية بهدف تحديد موضع الدواوير وموقعها وحدود محاطتها وأشكالها.

مصطلحات الدراسة:

مفهوم المحاط وعناصره: هو مجموع الأراضي التي تمتلكها مجموعة بشرية، ترتبط فيما بينها بروابط أسرية وتقاليد التنظيم والدفاع المشترك (دوار، قبيلة، أو جماعة ترابية قروية...). ويشير مبدئيا إلى المنطقة القانونية والإدارية للبقعة الممتلكة قانونيا من قبل مجموعة معينة حينما يتوفر الملاك على الرسوم العقارية أو شهادات عدلية أو شهادات إدارية تسلمها السلطات الترابية المتخصصة في حالة وضعية الأراضي الجماعية التي خضعت لسيرورة التملك. يتكون المحاط من عنصرين وهما:

الحريث أو الشيم: وهو جزء من المحاط الذي يضم مجموع الأراضي الفلاحية المستغلة فعليا، والمشكلة من حقول تتم فيها الأنشطة الزراعية الموسمية، كزراعة الحبوب والقطاني أو غراسة دائمة كالأشجار، ويمكن أن يتكون من مروج، فهو إذن يضم كل المجالات التي يهتم بها المزارع ويوظفها في أنشطتها الزراعية.

الرستاق: هو المجال الذي له خصائص طبيعية وترابية وطبوغرافية ومناخية وهيدرولوجية، تكسبه مؤهلات زراعية أو رعوية، وتنوع الرساتيق باختلاف هذه العناصر. ويمكن تعريفه بذلك الحيز الجغرافي الذي تمتلكه وتعده المجموعة البشرية التي تقطنه وتستخرج منه وسائل عيشها؛ إنه بعبارة أدق المجموع المتجانس من المشارات(بلفقيه محمد، 1982، ص154).

المشهد الريفي: ذلك المنظر الذي تتم مشاهدته عن طريق المشاهدة المباشرة أو اعتمادا على الصور الجوية أو صور الأقمار الصناعية. وفي هذا الصدد يجب التميز بين المشهد القروي والمشهد الريفي، فالمشهد القروي هو انعكاس لكل التدخلات التي تقوم المجموعات البشري سواء في بعدها العفوي (اجماعة) أو المؤطر (تدخل الدولة أو الجماعات الترابية) سواء كانت تدخلات في المجال الفلاحي أو في الانشطة غير فلاحية، أما المشهد الفلاحي الذي يخص بالدرجة الأولى المشارات الفلاحية الخاصة بإنتاج الحبوب والأشجار المتمرة والخضر والشكل العام الذي تأخذه في المجال(بلفقيه محمد، 1982، ص175).

السكن الريفي: يشكل السكن أحد أبرز مكونات المجال الريفي؛ ففي كل محاط زراعي يوجد قسمين: إحداهما يخصص للحقول والمزارع وملحقاتها كالمراعي والغابات، وهو الأكبر من حيث المساحة، وقسم يحمل مساكن تضم مرافق لإيواء الأسر الفلاحية وأخرى لإيواء وسائل الإنتاج (حظائر، اسطبلات، حدائق خلفية، مكان مخصص لتجميع روث الماشية...). يتخذ السكن الريفي أشكالا متباينة:

سكن متجمع مفكك: تجسده مجموعة من الدواوير تفصل بينها فراغات، وعادة ما يكون حجم التفكك مهما أكثر بهوامش الدواوير، ويقل في وسط الدوار، وهذا راجع إلى نمو حجم التجمعات السكنية، ثم أحيانا يرتبط الأمر الوضعية القانونية لمجال بناء المساكن الذي يكون غالبا عبارة عن أراضي جماعية.

سكن متجمع متراص: يقتصر هذا النمط من السكن على التجمعات السكنية ذات تعمير قديم كما هو الحال بالنسبة للمناطق الجبلية، حيث يلاحظ تلاحم الأبنية فيما بينها.

سكن متفرق: إن هذا السكن يسود بالمجال الزراعي، حيث توجد منازل متفرقة ومتباعدة ينظمها التقاطع الهندسي للمشارات، ويعود تموضع هذه المنشآت السكنية إلى رغبة أصحاب الضيعات الكبرى في الاستقرار بالقرب من الحيازات الفلاحية، نظرا لأهميتها على مستوى المساحة، وكذلك بتوفرهم على تجهيزات فلاحية مهمة كالجرارات وآلات الضخ وغيرها من التجهيزات التي تستلزم مراقبتها عن كثب، وعادة ما يعبر عن هذا النوع من السكن عن حداثة التعمير.

•سكن خطي: حيث يتخذ السكن شكلا خطيا، إما على ضفاف الأنهار أو على طول الطرق الرئيسية والثانوية(بلفقيه محمد،1982، ص175).

عرض النتائج:

أولا: الدوار بين غموض المفهوم وتنوع الأبعاد

يطرح مفهوم الدوار إشكالات كثيرة سواء على المستوى الدلالي، حيث تتعدد وتتشابك الدلالات، وتزداد هذه الصعوبة عند العودة إلى المعاجم اللغوية العربية الكلاسيكية، إذ يحيل هذا المصطلح إلى مفاهيم بعيدة من قبيل" دوار هو جزء قابل للدوران واللف في آلة، ويقال جسر يدور بشكل أفقي للسماح بالمرور والخروج"(ابن منظور لسان العرب، ص450).

إن هذا المثال يعطي الانطباع لأول وهلة عن بعد مدلول الدوار كتجمع سكاني عن ما ورد في المعاجم العربية. لكن على العموم فكلمة دوار من دار ودائرة، وتطلق في المغرب أيضا على جميع أشكال التجمع السكاني الذي يأخذ شكل دائرة. وهذه التسمية تطلق على أشكال السكن المستقر، بالرغم من وجود مرادفات لهذه التسمية، والتي تختلف باختلاف المناطق الجغرافية، ككلمة "المدشر" المستعملة بشكل طبيعي في جبال الريف، و"إغرم" في الأطلس الكبير، و"القصر" في المجالات الواحية والصحراوية.

أما من الناحية الاصطلاحية فيشير مصطلح الدوار في البلدان العربية وخاصة في البلدان المغاربية إلى كل تجمع سكاني مستقر أو متنقل مؤقت أو دائم، يضم أفراد تربطهم علاقة القرابة والأبوية، وهو جزء من التنظيم المجالي والاجتماعي. وهذا التنظيم هو ذو مستويات وأبعاد مختلفة، كما أنه ليس وحدة جامدة بل وحدة تتسم بالدينامية.

وعلى المستوى القانوني فقد ظل مفهوم الدوار غامضا بالمغرب، إلى أن أتى قرار وزير الداخلية سنة 1964، حيث تم تعريفه (Fosset et Noin, 1966, p35) "*بكونه مجموعة مساكن متجمعة ومرتبطة بروابط فعلية أو صورية بعنصر القرابة. فهو يوافق أصغر خلية إقليمية، قد يتضمن نمط استغلال جماعي ومسيرا إداريا من طرف المقدم* ".

ومع ذلك، فإن هذا التعريف لم يحل الغموض السائد، فهو لا يتضمن عتبة إحصائية محددة يتم بموجبها الفصل بين الدوار وباقي أشكال التجمعات السكنية بالأرياف، وكذا الفصل بين السكن المتفرق والسكن المتجمع. ومع ذلك، وحتى وإن وجدت هذه العتبة الإحصائية فإنها لن تحل مشكل هذا الالتباس، وذلك اعتبارا لتباين واختلاف ظروف واقع الاستقرار بالأرياف المغربية، لاسيما وأن هناك تسميات لا تعني دائما نفس الدلالة، ويكتنفها أحيانا الغموض، كما هو الحال

للدار المنعزلة، والمركز القروي والكفر، والدوار، والريف، والعزيب، فالحدود بين الكفر والدوار غير واضحة، حيث يعتبر الدوار مجرد سكن بسيط، أما المركز القروي الذي يبدو أكثر تميزا بسبب ما يوفره من تجهيزات عمومية فإنه يطرح " مشكل الحدود الإحصائية من منطقة إلى أخرى(ريباع محمد، 2000).

بالرغم من هذا اللبس فإن تعريف الدوار لم يكن أن يتم دون استحضار مختلف الأبعاد التي ينطوي عليها، وهي أبعاد متنوعة ومختلفة، يمكن اجمالها في ما يلي:

1-الدوار كتجمع سكني عائلي

إن أغلب الدواوير تحمل اسم الجماعة الجينيالوجية التي تنتمي إليها (أولاد فلان، ايت فلان . . .). فالدوار في الأرياف المغربية قلما يأخذ اسمه من موقعه الجغرافي، وإنما من نسبه الاثني، فالإخوة المؤسسون للدوار هم ركائز أو نوايا العائلة الممتدة، وتتفرع عنهم مجموعة من العائلات، والقرابة الأولية قد لا تكون دائما حقيقية ومتيقن منها، وغالبا ما نجد الأنساب التي تمتد إلى العظم غير دقيقة حول الجد المشترك، ولا تتعدى في غالب الحالات الجد الثالث، فالفرد في الدوار يعرف من خلال اسمه واسم أبيه وأجداده، وفي حالة انتقاله إلى دوار آخر، فإنه يبقى حاملا بالإضافة إلى اسمه واسم جماعته. ومن هنا يتضح أن اسم الفرد يأخذ في الغالب ثلاثة أجزاء منفصلة: الاسم الخاص، واسم الأب وأخيرا اسم الجد الذي يدل في الغالب على المجموعة العليا.

غير أن ما تجب الإشارة إليه هو أن هذا الاسم الثلاثي قد يتخذ في الغالب أشكالا متعددة، فالاسم الشخصي يكون كافيا لمعرفته ضمن عائلته، إلا أنه في الدوار يصبح اسمه الشخصي مرتبطا باسم أبيه (ولد فلان)، وفي حالة تجمع كبير كالقبيلة أو السوق يصبح اسم جماعته أو فخذته ضروريا، وفي حالة تجمع كبير يصبح الشخص معروفا إما بقبيلته أو الإقليم الذي ينتمي إليه.

عموما، فإن الدوار تجمع اثني يجمع الساكنة التي لها نفس الأصول العائلية، تكون متجانسة ومترابطة في بعض الأحيان مع تجمعات أخرى ضمن نفس الإطار القبلي (الحاضري واعنيبر، 2019)، فهو إذن تبعا لهذا المستوى يظل الدوار تجمعا تاريخيا وجد في فترة تاريخية لتحقيق التعاضد والتكافل.

اجتماعيا نجد الدوار موزعا إلى خطوط نسبية أو تجمعات سفلى، قد تقتصر على الدوار وقد تتجاوزه إلى مستوى الفرقة أو الفخذة، وترتبط القرابة بأبناء العم أو رابطة العمومة، وهي مكون أساسي عليه يتأسس الدوار. على أن مفهوم العمومة قد يحيل أيضا إلى علاقات مجاليه مرتبطة بالفخذة أو التجمع القبلي بكامله، وعلى هذا الأساس إذن يمكن التمييز بين اسم أصيل حقيقي واسم آخر مجازي الذي لا يفقد مع ذلك بعده الجينيالوجي، وإن كان وهميا.

2-الدوار إطار للاستغلال الفلاحي

إن الوحدة الاقتصادية للدوار تتحدد كمجال ترابي ينتهي حيث يبدأ تراب الدوار المجاور، وكل دوار يمكن معرفة إنتاجيته الفلاحية وموارده وموقعه الاقتصادي بالمقارنة مع الدواوير المجاورة له، ويتجسد ذلك من خلال محاط الدوار، وهو مجموعة من الرساتيق المتنوعة، والتي تحدد

أساليب استغلال ساكنة الدوار لمجالاتهم. وحسب خصائص الرساتيق المتوفرة يمكن معرفة الإنتاجية الفلاحية لدوار ما وموارده، وموقعه الاقتصادي بالمقارنة مع الدواوير المجاورة له.

غير أن حدود محاط الدوار لا يمكن ضبطها بسهولة، على اعتبار أن كل تجمع سكاني يمكن أن تمتد حدود محاطه إلى مجالات مجاورة، وعادة ما تكون الرساتيق البعيدة عن كل تجمع سكاني لها أهمية ضعيفة، وتستغل كأنشطة تكميلية، إما في الرعي الحر أو في الزراعة، وغالبا ما يتم استغلالها زراعيا إما عن طريق نظام "الأكارة" أو "الخبزة" أو "المناصفة" أو يتم استغلالها بشكل مباشر عن طريق الرعي أو بعض المزروعات التي لا تحتاج لعناية. أما الوحدة الاجتماعية للدوار فتتجسد في كون عناصره تتضامن وتتعاون فيما بينها، ويتم تسيير شؤون الدوار قديما من خلاله نظام "أجماعه" الذي مثل القاعدة الأساسية التي يخول لها النظر في جميع مشاكل الدوار، وقد كانت تتكلف بجميع القضايا التي تهم الجماعة، كمعالجة شؤونه الفلاحية وتنظيمها، تحديد مجالات الرعي والحكم على المخالفات حسب العرف والعادة، كما تهتم بالمسائل ذات الصبغة الدينية، حيث تنظم الحفلات الدينية وتبني المساجد وتعين فقيه لها وتحضر الأعراس والمآتم ...، وكانت بذلك تتعدى وتتجاوز اللامركزية في مفهومها الحديث. وبهذا الشكل، تمكنت المجموعات السكنية من المحافظة على تجانسها ووحدتها وتوحيد قرارتها، غير أن العقود الأخيرة وخاصة مع الاستعمار، سيلاحظ بداية مأسسة أو إضفاء الطابع الإداري على الجماعة، وبالتالي ستشهد فترات بعد الاستقلال مجموعة من النصوص القانونية، والتي بموجبها تم تحديد دور الجماعات مضفيا عليها طابع الشخصية المدنية وسيضعها تحت الوصاية الإدارية.

3-الدوار أصغر وحدة إدارية

يمثل الدوار أصغر خلية إدارية وإقليمية، وحسب حجم التجمعات السكانية تتحدد الدواوير التابعة للمقدم، وعلى رأس كل اثنين أو ثلاثة مقدمين نجد الشيخ، الذي يمكن أن تشمل سلطته في بعض الأحيان "فخدة" بأكملها، وحسب حجم التجمعات السكانية وأبعادها الأمنية تتحدد الدوائر الانتخابية، حيث يشكل دوارين فأكثر دائرة انتخابية.

عند هذا المستوى يتم تصريف أي قرار إداري كيفما كان شأنه ومصدره، وحسب حجم التجمعات السكنية تتحدد الدواوير التابعة للمقدم الذي يتم تعيينه من طرف العامل بعد أخذ وجهة نظر القائد، وعلى رأس كل اثنين أو ثلاثة مقدمين نجد الشيخ الذي يمكن أن تشمل سلطته في بعض الأحيان فخدة بأكملها، تم الخليفة الذي يعمل نائبا للقائد، وينتمي كل هؤلاء (المقدم، الشيخ، الخليفة) إلى نفس المنطقة، ولهم علاقة بالسكان باستثناء القائد الذي يعتبر غريبا عن المنطقة، وهي خطة تعتمدها الإدارة الترابية من أجل ضمان حياد القائد في تدبير شؤون المنطقة. وعلى عكس الفترات التاريخية السابقة، لاسيما خلال العهد القبلي، فقد كان يتم اختيار القائد بحرية من ضمن الساكنة القبلية، ويتم تبريكه من طرف السلطان، أي أن تعيينه كان يعتبر كإتفاق بين إرادة السلطان وإرادة مرؤوسه. أما حاليا فالقائد لا ينتمي إلى المجموعة الإثنية، بل هو موظف الدولة على ساكنة الجماعات الترابية، والقائد ليس دائما على اتصال مباشر مع الساكنة القروية، لأنه غالبا ما يسير في إطار الوصاية الجماعية أكثر من جماعة ترابية، ويستقر غالبا في الجماعة التي يوجد بها مركز القيادة.

وعلى العموم فإن الدوار يشكل وحدة إدارية دنيا ضمن تنظيم المجال القروي، حيث توجد في المستوى الأعلى القبيلة التي تشكل إطارا للفعل السياسي، ثم تليه الفخدة التي تشكل إطارا للفعل الرعوي -الزراعي، ويوجد في وضع أدنى الدوار. هذا الأخير وحسب مؤهلاته، والتي تحدد مضمونه الوظيفي، الذي قد يكون رعويا أو زراعيا أو هما معا في إطار نظام مركب يشمل الزراعة والتدجين.

4-الدوار تجمع سكني

انطلاقا من هذا المستوى فالدوار ليس وحدة جامدة، بل وحدة تتطور تحت تأثيرات داخلية وخارجية، وتتغير مكوناته الاجتماعية خاصة بالمجالات التي تعرف حركية مهمة لعلاقات مجالية كثيفة. هذا التطور يمكن ربطه كذلك بالتحضر المتزايد والفردانية في السكن التي تفسر خلل المجتمع التقليدي وتوافد فئات اجتماعية جديدة، إضافة إلى ظهور بنيات تحتية كالمدارس والمستوصفات والدكاكين، والتي تشكل نوايا جديدة لانتشار السكن. بينما نجد نمطا آخر من السكن أكثر تطورا، ينتشر خاصة على محيط الأسواق والنقط التجارية والمحاور الطرقية، مشكلة بذلك مراكز قروية والأسس الأولى للتحضر، خاصة إذا ما تم دعمها من طرف الدولة بإنشاء مراكز إدارية كالقيادات والجماعات المحلية.

وبشكل عام، فالدوار هو وحدة جينالوجية واجتماعية، واقتصادية ووحدة إدارية دنيا، ويندرج في الإطار العام للمحاط الزراعي، ويتشكل من مجموعة من المساكن والبنيات المتعددة، وهو أيضا مزيج من المصالح الاقتصادية التي تقوم على تنظيم واستغلال المجال الفلاحي، ويتألف من عدة تشكيلات اجتماعية متباينة ومتكاملة.

ثانيا: الدوار من بنية متجانسة إلى بنية تراتبية

نتيجة للتحولات التي عرفها المغرب، فإن بنية ومكونات الدوار وأشكاله قد شهدت جملة من التحولات، فإضافة إلى الدواوير التقليدية المتواجدة في عمق الأرياف المغربية، والتي حافظت على مكوناتها الجينيالوجية وأساليب استغلالها لمحاطتها، وكذا وحدتها الاقتصادية والاجتماعية، فإن التحديث الاقتصادي الذي مس البوادي المغربية والتحولات المجالية المرافقة له، أدت إلى بروز أشكال متباينة من الدواوير.

1- مجالات التحديث الفلاحي من دواوير متفرقة إلى قرى نموذجية

في إطار التهيئة الفلاحية لبعض المجالات المسقية عمل المخططون لاستكمال فصول عملية التنمية الفلاحية، الشروع في تحسين ظروف السكن للأسر المستفيدة بواسطة تجهيز تجمعات سكنية، اختيرت حسب مؤشرات مخطط الهيكلة القروية الذي صودق عليه في السبعينات كنقط سكنية، وذلك لتحقيق رهان تحسين ظروف عيش السكان وتثبيتهم لحصر الهجرة القروية، وبالتالي المساهمة في تحسين ظروف عيش الساكنة والحد من تشتت السكن، فضلا عن الارتقاء بالتجمعات الريفية إلى مراكز جماعية وصاعدة.

وروعي في اختيار مواقع هذه القرى معايير سوسيولوجيا وديمغرافية وتقنية. غير أن هذه التدخلات على أهميتها وتنوع أهدافها لم تساهم في خلق ديناميكية محلية، في أفق انتشار الرغبة

في تحديث السكن ووظيفته كما وقع مثلا في أرياف أخرى، وإن في ظل ظروف اقتصادية مغايرة، ظروف النظام الاشتراكي مثلا (El Moula 1988, p368).

ومع ذلك، وبالرغم من العوائق التي رافقت عملية إنجاح التجربة، فإن الوحدات النموذجية التي كتب لها النجاح أدت إلى تغير مكونات المشهد السكني الريفي من قبيل وجود تصاميم هندسية، حيث تتخلل المساكن ممرات واسعة مرتبطة بالطرق المعبدة، فضلا عن توفر الكهرباء والماء.

على العموم تعطي هذه القرى النموذجية انطباعا أفضل من القرى الأصلية، بل وساهمت هذه التجربة في ارتقاء بعض هذه القرى إلى مراكز حضرية صغيرة مندمجة في وسطها الريفي ومساهمة بفعالية في تنظيمه والإشراف عليه من خلال جهاز تجاري وخدماتي في نمو مستمر، كما تحول بعضها إلى مراكز حضرية صغرى.

2- من الدوار إلى المركز القروي

إن هذا الانتقال يعود إلى موقع بعض التجمعات السكنية وقدرتها على احتضان أسواق أسبوعية وبعض المصالح الإدارية كالبريد ومقرات القيادة والدرك الملكي، وقد ساهم تركز المصالح المذكورة سلفا في تغير بنية ومكونات الدوار، إذ بالإضافة إلى استمرار النشاط الفلاحي، ساهم تمركز المصالح المذكورة سلفا في بروز أنشطة جديدة، بعضها ذات طابع إداري وبعضها الأخر ذا طابع تجاري.

ومن جانب آخر أدت هجرة بعض الأفراد من أطراف مجاورة إلى تغيير في بنية الدوار، حيث تنعدم الروابط الجينيالوجية، كما يفقد التجمع الأبعاد الأخرى المكونة للدوار. وتبعا لإمكانية رب الأسرة فإن السكن بالمراكز القروية قد يتخذ أشكالا مختلفة، لكن ذلك لا يمنع من وجود مساكن تتسم باستخدام المعايير القروية، كوجود الإسطبلات والزريبة.

3-سكن المراكز القروية والجماعية

يمكن أن ننظر إلى أن سكن المراكز القروية والجماعية بالأرياف كنتاج لتطور مجال السكن الريفي باعتباره نهاية لإحدى المسارات التي عرفها تطور "الدوار". إنه نتيجة طبيعية للتحول الذي عرفه الدوار الذي لم يعد وحدة مجاله بسيطة، وهو تعبير في نفس الوقت عن تفسخ الروابط التي كان تجمع أو يتأسس عليها الدوار، وخاصة على المستوى الجينالوجي، بحيث نجد أن سكن المراكز القروية تتساكن فيه وتتواجد فيه كل السلالات.

لقد جسد السكن في هذه المراكز، من هذا المنظور عاملا في تفتيت البنية القبلية، ومن ثم أصبح مجالا أو منطقة محايدة، يمكن أن يقطنها أيا كان بغض النظر عن أصله الجينالوجي، وهي كذلك رمز للانفتاح أو لتجاوز وتخطي التفكير السلالي، وما مثله على الدوام من إقصاء ونبذ للآخر أو الغريب.

وبحكم احتضان معظمها للأسواق الأسبوعية فهي تشكل مجالا للتأثير في باقي الدواوير، لأنها من جهة مجال تتركز فيه مختلف المصالح الاقتصادية والاجتماعية والادارية، ولأنها من جهة أخرى تلعب دور الوساطة بين عالم البادية والمدينة (الأسواق)، غير أن المراكز القروية بالأرياف المغربية، تقدم حالات متباينة للتطور، بحيث يمكن التمييز بين مراكز قروية يعرف فيها مجال

السكن اتجاها نحو التمدن، وبين مراكز لازال يطغى عليها الطابع القروي. وفي هذا الصدد تلعب العوامل الجغرافية دورا مهما في هذا التمايز على مستوى دينامية وأشكال السكن.

4-الدوار كسكن سري بالمدن

هو شكل سكني جديد أفرزته الاختلالات القائمة بين الأرياف والمدن، الشيء الذي جعل الأولى تصدر جزء من الفائض السكاني إلى المدن بحثا عن ظروف أيسر. ونظرا لارتفاع تكلفة السكن الحضري المهيكل وجدت فئات واسعة نفسها مضطرة للسكن في تجمعات متسترة تحمل اسم دواوير، تعاني هي الأخرى من انعدام البنيات والتجهيزات (ماء، كهرباء، طرق)، ويشكل هذا النوع من السكن عبئا ثقيلا على السلطات المحلية، نظرا للتكلفة التي تطلبها إعادة إيواء هذا الصنف من الساكنة.

بينما يمكن التميز بين نمطين من السكن في هذه الدواوير: نمط تشكل حديثا وارتبط بالهجرة القروية من مناطق مختلفة وتتميز منازله بانعدام المعايير القروية في الغالب، ونمط آخر قد تشكل في فترات قديمة نسبيا، غير أن التوسع الحضري لبعض المراكز الحضرية جعل الدوار يأخذ موقعا هامشيا، وكنتيجة لذلك استقبل الدوار فئات مهاجرة راغبة في ممارسة مهن حضرية، الأمر ترتب عن ذلك تحول في بنية ومكونات الدوار.

ثالثا: الدوار وتنوع الأبعاد المجالية بالأرياف: مثال منطقة دكالة

تتسم منطقة دكالة بالخاصيات الايكولوجية والمناخية المشتركة عموما بين السهول الأطلنطية، وتضاريس منبسطة لا يتعدى علوها 500 م، وأراضي يغلب عليها طابع التعارض بين سهل منبسط وهضبة ساحلية متضرسة ومتموجة، مما دفع الساكنة إلى المزاوجة بين الفلاحة والرعي. على أن التعايش بين الفلاحين والرعاة لم يكن يصل إلى حد الاندماج وتبادل المنافع؛ فالأراضي الزراعية كانت غالبا مفصولة عن أراضي الرعي، حيث كان لكل منهما مجاله الخاص، إضافة إلى أنها لم تكن تنتج ما يكفي للماشية من الكلاء.

ونظرا لتباين مكونات المحيط الايكولوجي وما يسود سكان هذه المنطقة من قيم مساواتية، فقد تضمن التكوين القبلي على مستوى الفخذ حرصا شديدا على أن يتوفر السكان في آن واحد على الأراضي السهلية للزراعة وأراضي الساحل للرعي. ونظرا لاعتماد السكان بشكل أساسي على تربية الماشية فقد تشكلت دواوير فوق المرتفعات، ووسط الرساتيق الزراعية ذات الوظائف المتنوعة زراعية أو رعوية، وذلك للاستفادة من الأراضي الواطئة في الزراعة والأراضي ذات التربة الهزيلة في الرعي.

يؤدي قدم التعمير وتدخل الدولة وتمايز دينامية التحولات بالمنطقة دورا أساسا في تباين خصائص الدوار ومكوناته، كما تساهم العوامل الطبيعية والجغرافية أيضا في إبراز هذه التباينات.

خريطة رقم1: المعطيات الطبيعية بدكالة وحركات اتجاه استغلال الرساتيق الفلاحية

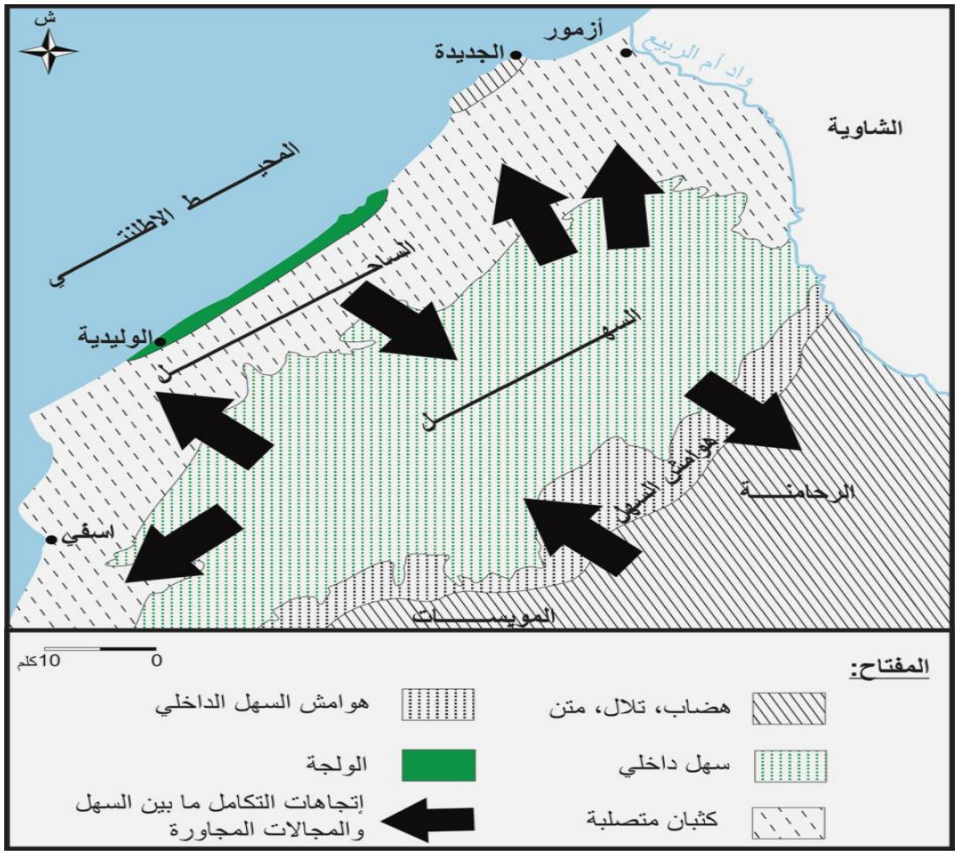

1-خصائص الدوار ومكوناته في السهل البوري الداخلي

نظرا لقدم التعمير بهذه الأجزاء من دكالة، فإن السكن يتخذ في الغالب شكلا متجمعا، ويتشكل الدوار من مجموعة من العائلات، يرتبط توزيعها عادة بالأولياء والأضرحة، ويراعي في توطينه مبدأ تكامل الرساتيق. وفي إطار هذا التنظيم القروي الذي يسمى الدوار، فإننا نميز عدة مجالات متميزة:

مجال السكن: يتركز في الغالب وسط مجموعة من الرساتيق، كما يمكن أن يتموضع أحيانا فوق المناطق المرتفعة نسبيا، وذلك لتمكن السكان من حماية أنفسهم من أخطار الفيضانات، التي ترتبط بالأودية المحلية في فترات الامتطاحات الكبرى، وللتمكن أيضا من مراقبة المحاط الزراعي. ويفترض في توطين التجمع السكني ضرورة وجود منبع مائي، وهذا الأخير وإن كان عاملا مهما في الاستقرار البشري بالأرياف المغربية، إلا أنه وبالنظر إلى ندرة الموارد المائية بدكالة، فإنه يشكل عاملا ثانويا، بحيث يعمل السكان على تبني استراتيجيات للتعامل مع هذه الندرة إما

باستغلال الضايات أو حفر نطافي لتخزين المياه، أو باستغلال الفرشة المائية عن طريق حفر بئر جماعي يتم استغلال مياهه لإرواء الماشية أو غسل الأواني والملابس، ويتم جلب المياه الصالحة للشرب ولطهي الشاي أحيانا من أماكن بعيدة.

مجال مسيج يحيط بجوار الدوار: تتباين مكونات مواد السياج حسب أنواع الرساتيق السائدة، فإذا تعلق الأمر برساتيق الفيض أو الرمل فإن السياج يتشكل من الصبار أو زرب "السدر"، أما إذا تعلق الأمر برساتيق التربة الفقيرة فيتشكل من الأحجار. يقوم المجال القريب من السكن بوظائف متعددة: بحيث يشكل مجالا لتجميع المحاصيل وتخزين التبن، وتشيد فيه أكوام مستطيلة من التبن، كما يعد مجالا لحراسة الماشية وتزرع فيه بعض الخضروات "كالبصل مثلا"، وعادة ما يستفيد أكثر من عملية التسميد خصوصا روث البهائم.

مجال جنانات: وهي مجالات تضم أشجار التين، وفي بعض الحالات كما هو الشأن بالنسبة لـ "مطل" و"العوانات" نجد أشجار الكروم، والعنب.

أراضي مفتوحة مخصصة للفلاحة: نادرا ما تكون مسيجة، تضم مجموعة من البقع وكل بقعة تحمل اسما يميزها عن البقع الأخرى، وتنقسم البقع إلى أجزاء أو قطع صغيرة تحمل اسما مرتبط بحجمها: مطيرة، خدام، فدان.

مجالات للرعي: إن توزيع الدواوير بدكالة بشكل عرضي على الوحدات التضاريسية مكنها من ضمان الأراضي الموجودة في السهل للزراعة، ومجالات الساحل والكنثور للرعي. ومن هذا المنطلق حرصت ساكنة دكالة على تملك أراضي في الكنثور أو في الساحل، وقد شكل رستاق الكنثور والرحامنة مجالا مفتوحا للرعي بالسهل البوري الداخلي.

يتشكل الدوار في الغالب من مجموعة من الأحياء الصغرى، وكل دوار له شارع رئيس يقسم الدوار إلى شطرين، ونجد في وسط الدوار ساحة أو ساحتين عموميتين واحدة تكون أمام المسجد وأخرى أمام محل تجاري (حانوت أو مقهى)، وهذه المجالات هي المكان العمومي الذي يجتمع به أفراد الدوار كل مساء تقريبا للعب لعبة الأوراق "الكارطة"، وتتفرع عن هاتين الساحتين طرق تؤدي إلى الأحياء، وفي كثير من الأحياء نجد ساحات صغيرة التي يلتقي بها سكان الحي أو الريف وخاصة النساء.

إن هذه الصورة العامة للدوار، مازالت نسبيا مستمرة ومازالت كما هي تقريبا بالدواوير البعيدة عن شبكة المواصلات. أما الدواوير المجاورة للطرق المعبدة فلم تعد بها ساحات داخل الدوار وأصبحت صغيرة وبدون وظيفة، وظلت الواجهة المطلة على الطرق هي مقر اللقاءات.

خريطة رقم2: الدوار بالسهل البوري وعلاقته بباقي الرساتيق

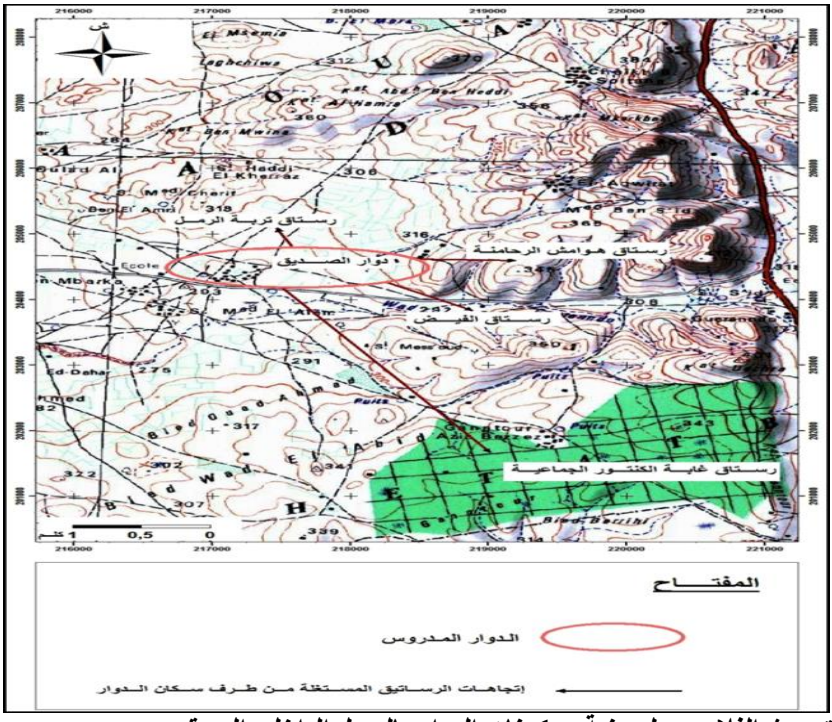

2-أثر التحديث الفلاحي على بنية ومكونات الدوار بالسهل الداخلي المسقي

ساهم التحديث الفلاحي بالسهل الداخلي المسقي في تأثير على بنية الدوار ومكوناته، فقد أدت عملية الضم إلى تفريق السكن في مجالات السكن المتفرق من جهة، وإلى تغيير المكونات الخارجية للدوار ومجالاته من جهة أخرى. وعلى العموم نميز داخل السهل الداخلي المسقي بين عدة مستويات من الدواوير:

سكن تعاونيات الإصلاح الزراعي: عبارة عن تجمعات سكنية وزعت على صغار الفلاحين في إطار عملية الإصلاح الزراعي، حيث يتطابق عددها مع عدد التعاونيات، ولا يتباين مضمونها الوظيفي كثيرا عن باقي الدواوير بدكالة، غير أنها مختلفة من حيث الشكل الهندسي ونوعية تجهيزات، فهي تظهر إما كسكن متجمع مفتوح (تعاونية الطالبية بالزمامرة) أو سكن متجمع متراص (شركة بولعوان).

وهي على العموم عبارة عن تجمعات سكانية متباينة من حيث الأصول، وبهذا المعنى تفقد نسبيا البعد الجينالوجي، وكل مجموعة تنتمي إلى دوار بالجماعة أو خارجها، ولازالت كل مجموعة لها علاقة معينة بالدوار الذي تنحدر منه، لكن علاقات الجوار والمصاهرة والمصالح المشتركة تؤدي إلى تقوية العلاقات التضامنية فيما بينها، ولا تتجاوز عدد سكانها في كثير من الحالات 500 نسمة كما هو الشأن بالنسبة لتعاونية "بوسحيمية" و"الطالبية" بجماعة "الغنادرة"، حيث لا تتجاوز الأولى 570 نسمة والثانية 405 نسمة حسب إحصاء 2014، وتظل شركة بولعوان أضخم تجمع

سكني لهذا الصنف من السكن، حيث وصل عدد ساكنتها حسب إحصاء 2014 حوالي 2700 ن وحوالي 402 أسرة، في حين لا يتجاوز عدد ساكنة التعاونيات البورية 200 نسمة، كما هو الحال بالنسبة لتعاونية "الهموشية" بأولاد عمران التي يصل عدد ساكنتها إلى 182 نسمة.

يتكون سكن التعاونيات من المجال السكني الخاضع للتصميم على مستوى هندسة المسالك والممرات، ومن مجال خارجي مشكل من حيازات فلاحية مكونة من 5 هكتار في أغلب الحالات لكل فلاح، وكل حيازة فلاحية مشكلة من عدة مشارات زراعية، تزرع بها مزروعات متنوعة حسب نظام الدورة الزراعية المتبعة التي تحولت من دورة اختيارية إلى دورة إجبارية.

سكن الوحدات القروية للتجهيز والتسيير: أحدثت هذه الوحدات في إطار برنامج الإعداد الهيدروفلاحي بالقطاعات المسقية بدكالة بعد 1970، وهي عبارة عن قرى نموذجية، تواجدها رهين بالاستجابة لمجموعة من المتطلبات، خاصة فيما يتعلق بالحد من ظاهرة التشتت المجالي للسكن، مع فصل التجمعات السكنية على الاستغلاليات، ومحاولة الحد من البناء العشوائي وتجهيز القرويين بمجموعة من التجهيزات التي يصعب القيام بها في إطار السكن المتفرق الفوضوي، فضلا عن تحسين الأوضاع المعيشية للساكنة الريفية، وتنظيم تنقل وسائل الإنتاج بالمجال.

هذه الوحدات نتيجة لاقتطاع بعض الأراضي من عملية الضم، وتتكون من مجموعة من البقع المعدة للبناء، حيث تضم كل واحدة من 200 إلى 400 بقعة، ومساحتها تتروح ما بين 1000 و2500 متر مربع حسب أهمية الملكية الزراعية الأصلية للمستفيد، وترتبط مساحة كل وحدة بأهمية الدواوير الملحقة، وتقوم الدولة بتجهيز هذه الوحدة على شكل تجزئات سكنية شبيهة بالتجزئات الحضرية. وقد روعي عند اختيار نقطة ما في كل وحدة قروية، ضرورة تقريب الفلاح من الحيازة، فالمسافة الفاصلة بين الحيازة والسكن يجب أن لا تتجاوز 1,5 كلم، بالإضافة إلى تركيز التجهيزات العمومية للتخفيض من تكلفتها. لكن ما يستدعي الانتباه عند الملاحظة المباشرة لهذه الوحدات، أن المساحات الفارغة تظل أهم ميزة تميز الوحدات، ومن ثمة يمكن القول، أنه إذا كان السقي قد عمل على محاولة وضع حد لظاهرة التشتت السكني، فإنه في المقابل لم يعمل على تطوير وتنمية نسبة البناء في الوحدات القروية عموما، والتي تظهر من خلال الصورة الجوية والمعاينة الميدانية على شكل سكن مجمع مفكك.

شكل رقم 1: تصميم نموذجي للسكن بالوحدات القروية للتجهيز والتسيير بالقطاع المسقي بدكالة

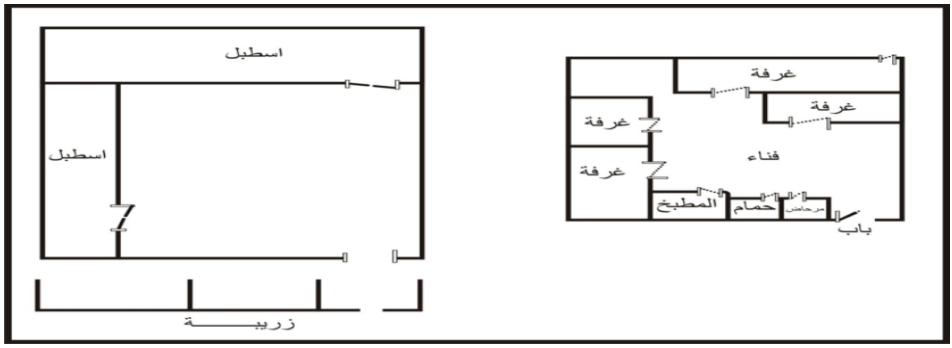

سكن دواوير القطاع المسقي التي لم تستفد من عملية الهيكلة: إذا كان مشروع السقي قد أخذ في الحسبان مسألة إعادة هيكلة السكن الريفي في إطار إنشاء وحدات قروية للتجهيز والتسيير، فإن هذه الهيكلة اقتصرت على القطاعات المسقية بعد 1970، في حين أغفلت هذه القطاعات قبل هذه الفترة، والتي لم يستفد من عملية الهيكلة، الأمر الذي طرح سيناريوهات متعارضة لتطور السكن، فقد أدت عملية الضم إلى تجميع السكن في دواوير السكن المتجمع، وتفريق السكن في أماكن السكن المتفرق:

دواوير السكن المتجمع: تأخذ هذه الدواوير إما شكلا متجمعا متراصا أو مفككا، وتتشكل من مجالات السكن، تتوسطها مجموعة من الحيازات الفلاحية، تتبع نظام الدوارة الزراعية، الذي أضحى خاضعا لاختيارات الفلاح، بعد أن كان إجباريا خلال العقود القليلة السابقة.

دواوير السكن المتفرق: تنتشر بشكل متفرق على الحيازات الفلاحية المشمولة بعملية الضم، وبالرغم من أنها تحمل اسم الدواوير، لكن مفهوم الدوار يطرح صعوبة كبيرة عند محاولة تحديد حدوده، ليظل التعيين الإداري والمدلول الإحصائي هما العنصران الحاسمان في تحديد مفهوم الدوار، بحيث يصعب تحديد الحدود الجغرافية للدوار، وبشكل أخص تحديد محاطته، نظرا لتداخل محاط الزراعة لكل دوار مع الدواوير المجاورة.

عموما، فأهم ما يمكن قوله إن الدوار كإطار سكني بالسهل الداخلي يعرف تباينا كبيرا من حيث مكوناته وعناصره الخارجية حسب الوحدات المجالية، وهذا التمايز في شكل الدوار ارتبط أساسا بدرجة التحديث الفلاحي وعمليات الهيكلة السكنية المرافقة له، الأمر الذي أفرز أشكال متباينة من الدواوير، فبالإضافة إلى الدوار التقليدي بالسهل البوري الداخلي الذي حافظ بشكل نسبي على مكوناته، نجد سكن تعاونيات الإصلاح الزراعي، وسكن الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، اللذين ارتبطا بشكل مباشر بتدخل الدولة، كما أن التحديث الفلاحي في بعض مكونات السهل

الداخلي وعدم الأخذ بعين الاعتبار مسألة هيكلة السكن الريفي ساهمت في انتشار عملية تفريق السكن، بحيث يفتقد الدوار عند هذا المستوى مدلوله الجغرافي.

3-الدوار في الساحل

يتسم الإطار السكني بالساحل بعدة أشكال تنظيمية، وهذا التمايز الشكلي يعود إلى التباين الطبوغرافي واختلاف المؤهلات الجغرافية، كما يرجع إلى مستوى تكييف السكان مع الإطار الطبيعي المعاش. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن الفلاح بهذه الأجزاء من دكالة نهج استراتيجية محكمة للتعايش مع المجال، حيث خصص الأجراف الميتة للسكن، ليتمكن في نفس الوقت من الحفاظ على المساحة الزراعية دون تقليصها، تم الإشراف عن كثب على مشاريعه الفلاحية. فالمسافة التي تفصل بين موضع السكن الريفي والمجال الزراعي تتراوح ما بين 0,5 و1,5 كيلومتر كحد أقصى، وبين المجال السكني والمجال الرعوي ما بين 5 و7 كيلومترات.

إن تركز السكن فوق البروزات الصخرية المرتفعة يرجع أيضا إلى الرغبة في تجنب بعض الأخطار الناتجة عن حدوث المسيلات المائية في فترة الامتطاحات الكبرى التي قد تشهدها المنطقة بين الفينة والأخرى، ثم تجنب مجاورة المستنقعات التي تكثر فيها الحشرات، والتي تجتاح المجالات السكنية من حين لآخر.

إجمالا، فإن التجمعات السكنية تتموضع كما يظهر من خلال الخرائط الطبوغرافية لهذه الوحدة المجالية تارة على قمة الكثيب الصلب، وأحيانا على سفح الكثيب، وأحيانا بالمجال الكثيبي، لكن حين يسود التصخر كما هو الشأن بالنسبة للساحل الداخلي الجنوبي، لا يمكن الفصل بين المجال السكني والمجال الرعوي.

وعموما، يمكن التمييز بين ثلاث مكونات للدوار بالساحل:

المجال السكني: هو عبارة عن دواوير مختلفة الأحجام، مع هيمنة التجمعات من حجم المتوسط والصغير، تحمل هذه الدواوير في الغالب اسم الجماعة النسبية التي تنتمي إليها، يتموضع السكن بين المجال المخصص لزراعة الحبوب والبقول، فالمساحة المخصصة للسكن تكون عبارة عن كثبان غير صالحة للزراعة، بحيث نجد أن منازل تفصل بينها فراغات ذات سطح مخدوش مما يدفع السكان إلى البحث عن بقع منبسطة وصالحة للبناء، ويرتبط السكن مع العناصر المجاورة عبر مسالك، والتي تكون نسيجا من منازل الدوار.

مجال رستاق المنخفض الولجي: يمتد هذا الرستاق على مسافة طولها 91 كيلومتر، مع تقطيع امتداده الطولي بين الضفة اليسرى لنهر أم الربيع إلى حدود الجرف الأصفر، وقد شكل هذا الرستاق بفعل الإمكانيات الترابية والمائية مجالا للزراعات المسقية والكثيفة، ويعتبر بذلك مجالا متميزا عند محاذاته لمجال تنعدم فيه الزراعة، ألا وهو الساحل، ويتكون هذا الرستاق من ضيعات فلاحية عصرية تمارس بها أنشطة فلاحية متنوعة، وتعتمد على تجهيزات حديثة كان لها الأثر الحاسم في إعطاء المنطقة مشاهد زراعية متنوعة.

مجالات المرجات: تجتاح المياه البحرية كل منطقة تنخفض فيها نقط الارتفاع عن الصفر البحري، وتتخذ هذه الاجتياحات البحرية شاكلة أودية، يتسع أو يتقلص امتدادها تبعا لعملية التراقص البحري، ونتج عن ذلك تكوين مجموعة من المرجات تفصل بينها جزيرات معشوشبة،

وتخترقها أودية صغيرة مشكلة لقنوات تبديل مياه المرجة أثناء فترة المد والجزر البحريين، وأهم هذه المرجات هي مرجة سيدي موسى، وسيدي عابد.

المجالات الغابوية: توجد على طول الكثبان الرملية الحية مجالات غابوية، وتشكل بفعل امتدادها وتكاثفها حاجزا طبيعيا يحمي الحيازات الفلاحية من ضربات الريح البحرية القوية، كما تعمل على منع الرمال من التحرك في اتجاه الحقول الزراعية، ومعظم هذه الغابات تمت في إطار برامج تم التخطيط لها سنة 1952، لأجل المحافظة على التربة من التعرية والغابات، وقد تكلفت بهذه المهمة إدارة المياه والغابات، ثم استأنفت هذه العملية من جديد سنة 1961 وبطرق تقنية حديثة، تم استمر هذا المشروع حتى العقود الأخيرة.

مجال الساحل الصخري: يتكون هذا الرستاق من كثبان متصلبة ممتدة على شكل أعراف طولية ذات اتجاهات متوازية مع البحر، يشكل من خلال موضعه ومورفلوجيته حاجزا طبيعيا أمام تسرب المياه السطحية الآتية من العاليات المجاورة في اتجاه المحيط. يعتبر هذا الرستاق فقيرا من حيث معطياتها الترابية الهيكلية والضعيفة العمق، ومحدودة بين المنخفضات البيكتيبية، وقد عملت مختلف آليات التشكيل السطحي على إزاحة ونقل العناصر الدقيقة للتربة نحو الساحل، وعملت على إبراز الصخرة الأم. وتدخل هذه الرساتيق في معظمها ضمن نظام أراضي الجموع، تتصرف فيه القبائل القاطنة به تصرفا كاملا من حيث الاستغلال الزراعي والرعوي. ويعرف هذا الرستاق نشوء تجمعات سكانية صغيرة، يصعب أحيانا تحديد المضمون الوظيفي للمجال السكني، وتحديد عناصر البقاء طالما أن النشاط الرعوي غير كاف لتلبية الاحتياجات الأسرية.

وعموما، فإن السكن بالساحل، يأخذ سواء من حيث تموضعه أو شكله، أو من حيث الرساتيق المشكلة له سمة خاصة تميزه عن باقي الوحدات المجالية المجاورة، ولكن يتشابه معها من حيث الإطار السكني الذي هو الدوار، وهو إطار لم يعد يهم فقط المجالات الريفية، بل حتى المجالات القريبة من المدن وكذا المراكز القروية.

خريطة رقم 3: موضع الدوار بساحل دكالة وعلاقته بباقي الرساتيق، حيث يتموضع الدوار فوق ظهير الكتيب بهدف التمكن من استغلال رستاق الكثبان الصخرية في الرعي ورستاق المنخفض الولجي في الزراعة

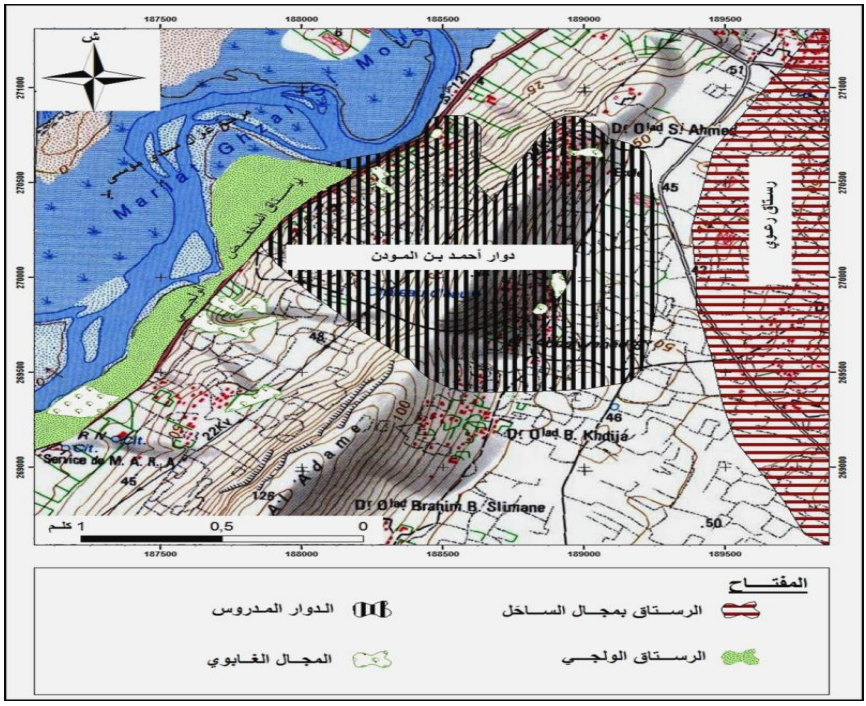

4-سكن الدواوير القريبة من المراكز الحضرية

هي عبارة عن تجمعات سكنية، ظهرت نتيجة للهجرة القروية وأزمة الأرياف بفعل اتساع دائرة الفقر، ورغبة أرباب الأسر في تحسين ظروف عيشهم. تتنوع أشكال السكن داخل هذه الدواوير بين مساكن حضرية وأخرى ذات طابع قروي، وفي بعض الحالات تتخذ أشكال سكنية هشة "براكة"، ويحمل هذا النمط من السكن أسماء مختلفة كالسكن غير القانوني، والعشوائي، والسكن الصفيحي أو القصديري. حضور هذا الصنف من السكن أضحى مهما بدكالة، إذ تزايدت عدد الدواوير بشكل كبير بالقرب من المراكز الحضرية الساحلية أو المتواجدة في مدن السهل الداخلي.

عموما، فإن الإطار السكني بدكالة، يعرف تمايزات مهمة، وقد ساهمت العوامل الطبوغرافية وتدخلات الدولة والتحولات العامة للمجال الدكالي برمته، في تنوع بنية ومكونات الدوار بدكالة، حيث عرف جراء العوامل السالفة تنوعا على مستوى مكوناته وبنيته الخارجية، بل حتى على مستوى التسمية والدلالة. وبغض النظر عن هذا التنوع فإن التجمعات السكنية بدكالة تتباين أيضا من حيث أحجامها ونسيجها.

مناقشة النتائج:

من خلال هذه الدراسة التي تناولت مسألة تحديد مفهوم الدوار، والوقوف على مختلف الأبعاد التي ينطوي عليها، نود تسجيل مجموعة من الملاحظات، وهي كالآتي:

- إن تحديد مفهوم الدوار يصطدم بعدة صعوبات، ترتبط أساسا بعدة اعتبارات؛ يأتي في طليعتها ضعف التراكم المعرفي حول هذا المفهوم بالأرياف المغربية، إن لم نقل غياب محاولات تحديده، وتقتصر جل المحاولات على جرد صعوبات إيجاد تعريف دقيق بحجة غياب مدلول إحصائي، وبالتالي إن هذا الضعف من شأنه أن يؤدي إلى صعوبة تقعيده وتأصيله؛

- لا يثير معنى الدوار غموضا في المعاجم اللغوية العامة والمعاجم الجغرافية المتخصصة فحسب، بل لا نكاد نجد أي إشارة إليه، رغم أنه يشكل قاعدة إحصائية أكثر إجرائية في دراسة المجال القروي، كما يشكل أنسب إطار لمباشرة الفعل التنموي؛

- ظل الالتباس المعرفي للمفهوم غامضا من الناحية القانونية لمدة طويلة إلى أن آتى قرار وزير الداخلية سنة 1964؛ حيث تم تعريفه بكونه مجموعة مساكن متجمعة ومرتبطة بروابط فعلية أو صورية بعنصر القرابة فهو يوافق أصغر خلية إقليمية، قد يتضمن نمط استغلال جماعي ومسيرا إداريا من طرف المقدم. ومع ذلك اتسم هذا التعريف بالكثير من العموميات ولم يحسم في الجدل القائم؛

-إن تدقيق النظر في معنى " الدوار" انطلاقا من المعطيات المتوفرة، يظهر أن مفهومه، يتخذ مدلوله حسب ظروف استعماله، وبالتالي فان مفهومه مرتبط ارتباطا وثيقا بالمجال الذي يحتضنه، وبطبيعة المجموعات البشرية الضاربة فيه، وأصولها العرقية (عربية أو امازيغية...)، وكذا بالتطور العمراني الذي يشهدها؛

-يعبر عدم وضوح المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم "الدوار " عن إحدى اهم المعضلات الحقيقية التي تساهم في غموض المفهوم؛ فالمعايير الإدارية غير واضحة، وكثيرا ما تشهد تغيرات واضحة حسب رهانات السلطة وهواجسها، ويصدق نفس الأمر على مستوى الزمن؛ ذلك أن مفهوم الدوار في فترة زمنية معينة لا يجب اسقاطه على فترة زمنية أخرى؛ فمن المعروف أن التحولات تضفي على المجال صبغة فريدة تختلف تجلياتها عن الفترات السابقة؛ ولهذا فمن الواجب والمفيد اعادة النظر في المفهوم وفق التحولات الجارية؛ وفقا لدينامية العمرانية التي يعرفها الدوار كتجمع سكاني وكإطار للعيش المشترك؛

- أدت التحولات الفلاحية الحديثة بالأرياف المغربية إلى تغير بنية الدوار شكلا ومضمونا، فهو لم يعد يراعي في تموضعه القرب من الماء وتكامل الرساتيق، حيث أضحت تلك العناصر جزء من الماضي، بل بات ينزع نحو المجالات الحضرية وأضحى يولي وجهه نحو المسالك الطرقية. وهو ما أفرز أشكالا مختلفة من التجمعات السكنية الريفية ولكن لازالت تحمل تسمية دوار؛

- تظهر الوثائق الرسمية (تصاميم التعمير- تصاميم التهيئة - تصاميم النمو)، غياب أي تصنيف للسكن القروي، تبعا للخصوصيات الجهوية والمحلية والقبلية التي تطبع القرى الكبيرة، والتي تحولت مع الوقت إلى مراكز قروية، وعدم اعتبار الدوار شكلا مؤسساتيا للتنظيم الأساسي للسكن القروي.

بناء على نتائج الدراسة ومخرجاتها يوصي الباحثان بما يلي:

-ضرورة الاهتمام بالمفهوم وتأصيله، بغية تحقيق تراكم معرفي ومنهجي، وايجاد معايير واضحة ومتفق عليها، وذلك تلافيا للبس الذي يكتنفه، سواء في شقه الإداري أو الإحصائي أو الوظيفي؛

- أن الجواب على سؤال التنمية بالأرياف المغربية؛ وتجاوز رهانات مختلف أشكال التأخر الذي راكمته على امتداد العقود السابقة، وتقليص الهوة بين المدن والأرياف يفرض ضرورة الانطلاق من "الدوار" باعتباره الإطار المجالي والترابي الأنسب لمقاربة إشكالية التنمية الريفية، وهذا لن يتأتى إلا بتبني مقاربة تشاركية واستشارية مع الساكنة المعنية؛

-إن تحسين ظروف عيش الساكنة الريفية، وبالتالي تحسين السكن يفترض العمل بكيفية تكاملية على الجمع في الوقت ذاته بين تنمية المسكن والتنمية الاجتماعية، عبر وضع برامج تهم التجهيزات العمومية وبين أنشطة ذات طبيعة اقتصادية، وبالنظر إلى هذا الارتباط بين التنمية الاقتصادية وتحسين السكن الريفي فقد أضحى دعم الأنشطة الاقتصادية ضروريا بغية تعزيز دخل الأسر القروية، وذلك من خلال تطوير أنساق إنتاجية ملائمة لخصوصيات المجال، وتنويع موارد الاقتصاد بتعزيز الأنشطة غير الفلاحية بالوسط القروي؛

- ضرورة ايجاد مقاربة ملائمة للحد من نزعة التشتت المبالغ فيه للسكن الريفي بالأرياف المغربية عامة وأرياف دكالة خاصة، حتى يسهل ربطه بالتجهيزات الاجتماعية والأساسية, لأن هه التجهيزات أينما توطنت، فهي تظل بعيدة عن الساكنة, وفي ها الصدد وجب إعادة إحياء تجارب الهيكلة وتجميع السكن التي كانت قد باشرتها الدولة المغربية خلال السبعينات من القرن الماضي, والتي تم توقيفها لأسباب غير معروفة، ودون أن تخضع لرصد والتقييم, مما أضاع العديد من الفرص لجعل ورش تنمية السكن القروي وسيلة لتحسين إطار عيش الساكنة القروية، والنهوض بجاذبية المجالات القروية وجعله رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية, لأن هناك ميل كبير للسكن نحو نزعة التشتت المبالغ فيه، وخاصة خلال العقود الأخيرة، لدرجة أصبح معه مفهوم "الدوار" اسم بدون معنى وأحيانا بدون مسمى؛

- وجب إدراج الدوار كمكون سكني ومجالي بالأرياف المغربية، ضمن رؤية إعداد التراب الوطني ووثائق التعمير، وبرامج عمل الجماعات، وجعل هذا الإطار فضاء فعليا لمباشرة العمل التنموي، والإطار الترابي الأنسب لمباشرة وتفعيل خطط التنمية المحلية.

خلاصة:

سعت هذه الدراسة إلى محاولة إزالة لبس عن مفهوم الدوار، وحاولت ملامسة الكثير من جوانب الغموض التي تحيط بالمفهوم، ويعزى هذا الغموض في كثير من جوانبه إلى ضعف التراكم المعرفي.كما بينت أن الاحتكام إلى المقاربة الإحصائية والإدارية لن يحل المشكل، بل يزيده تعقيدا وغموضا. ومن جانب آخر أبرزت هذه الورقة البحثية أن المؤهلات الطبيعية والموروث الحضاري من العوامل الأساسية في تحديد خاصيات الدوار بالأرياف المغربية، ذلك أن البحث عن مواضع الاستقرار وضمان الآمن والحماية من الأخطار وضمان تكامل الموارد، كلها عناصر تتحكم في أشكال السكن بالدوار وبنيته ووظائفه وجوانبه التنظيمية. فالمنشآت السكنية باختلاف أشكالها تتحكم في توزيعها الوحدات التضاريسية والعوامل المناخية وكذا الظروف

التاريخية، فضلا عن الاستراتيجيات المعتمدة في تدبير الموارد وضمان ديمومتها والتي تفرض طبيعة ونوعية السكن، هذا علاوة عل وزن تدخل الدولة سواء في إطار الإصلاح الفلاحي أو فيما يتعلق بالمشاريع المرتبطة بهيكلة السكن. ففي الجبال نجد السكن يكون متجمعا ومنيعا، وفي المناطق السهلية فإن الميزة الأساسية لتلك المنشآت هي التشتت على ضفاف الأنهار، ويتخذ السكن شكلا خطيا حيث الحاجة إلى الماء. أما في المجالات شبه الجافة فإنه من المفترض أن يستقر بالقرب من الموارد المائية.

قائمة المراجع:

1. الحاضري خاليد(2019)، السكن الريفي بدكالة: التحولات ومشاكل الاعداد التهيئة، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد السابع، المركز الديمقراطي العربي ببرلين.

2. الحاضري خاليد(2007)، الجماعات المحلية وإشكالية التنمية الريفية بدكالة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، شعبة الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة ابي شعيب الدكالي بالجديدة المملكة المغربية.

3.بلفقيه محمد(1982) أوليات في الجغرافية الزراعية، مطبعة فضالة، المملكة المغربية، 1982.

4.ريباع محمد(2000)، الإعداد الهيدروفلاحي والتحولات الجغرافية بسهل دكالة المسقي أطروحة لنيل دكتوراه دولة في الجغرافية كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال جامعة السلطان مولى سليمان المملكة المغربية.

5.جمال عبد اللطيف(2007)، ملاحظات أولية حول موضوع السكن الريفي بالمغرب، ورد في ندوة السكن الريفي بالمغرب، التحولات وآفاق التنمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، شعبة الجغرافيا، سلسلة ندوات ومناظرات العدد 8 المغرب.

6. المندوبية السامية للتخطيط جذاذة إحصاء الدوار(2014)، المملكة المغربية.

7. Adam. A, (1986), bibliographie critique de sociologie d'thermologie et de géographie humaine du Maroc, Uni Rêne Descartes, Paris Sorbonne.

8. Akasbi. N et Guerraoui. D, (1991), Enjeux agricole. Casablanca, Edition le Fennec.

9.Akesbi (2002), la question sociale: éducation, emploi, élément de bilan. In Revue Marocaine d'Audit et de développement n° 15, Décembre, pp59-63.

10.Alian N (1992), concepts de géographie économique contemporaine, collection ; parais puff.

11.Alioua F (1997), l'exploitation agricole familiale dans le périmètre irrigue des Doukkala (MAROC), Anciennes stratégies alternative ? In politique agricoles paysannes ou Maghreb et en méditerranée occidental, Elouni Méditions, Paris. ALIF-IRMC PP296 -311

12 . Ammor F (2003), l'etat à L'épreuve du Sociale, Revue marocaine d'Administration et développement N°44, 176P.

13. André Fages, (2000), caselles et pierre sèche, Los Adralhans, Millau, 250 p.

Atlas de l'Afrique (2002), Atlas du Maroc, les Editions J. A, 2002. 1ere édition Paris.

14. Ayad. M, (1982), L'organisation de l'espace rurale dans le plateau d'El Jadida et sahel d'Azemmour, Etude de géographie rurale, cartographie, Mémoire DES en Géographie, Rabat (Ronéo).

15 .Bois. J, (1938), la surpopulation des Doukkala, documents du centre des hautes et des administratives sur l'Afrique et l'Asie moderne n°300 (Ronéo).

16 .El khalidi. A, (2009), mots et choses Amazighs de Doukkala-Abda et Chaouia, N°3, El-Jadida. Com. P1 -3.

17 .El Moula, (1988), les U. R. E. F des Doukkala : facteurs de blocage et ou développement de l'habitat rurale, Al Maouil (les cahiers de l'ANHI) col 1991-1997 mois pp 364-369.

18. Forse, M et Mendras. H, (1983), le changement social, tendances et paradigmes, Armond Colin Editeur, paris.

19.Fosset. R et Noin. D, 1966,Utilisation du sol et population dans les Doukkala Revue géographie. Du Maroc Nº10, P : 34-41.

20. Fosset. R, 1979, Société rurale et organisation de l'espace dans les bas plateaux atlantiques du Maroc moyen : Chaouia, Abda-Doukkala. Thèse de doctorat d'état, universitaire Paul Valery, Montpellier.

21.François. P, (2002), Les cabanes en pierre sèche du Périgord, Éditions du Roc de Bourzac, Bayac.

21. Hansnes. J, (1971), L'habitat et société et l état dans les pays Maghrébin, puf paris

22. Hermelin. M, (1957), Les cultures maraichères de la zone côtière Marocaine de Fedala a Oualdia, les cahiers d autres mer, N39pp190-200

23. Iraki. A et Tamim. M, (2012), La dimension territoriale du développement rural au Maroc : Etude géographie. INAU, PUB Rabat net.